مقدمة

تسود مجتمعاتنا المحلية العديد من المشكلات والظواهر التى تستأهل الدراسة العلمية المتخصصة ووضع العلاج المناسب لها ؛ وفضلا عن ذلك فإن دراسة هذه المشكلات تعتبر ضرورة قومية ، لذلك اتجهت النية إلى الأسهام بجهد متواضع نحو دراسة العلاقة الوظيفية بين نظام الحكم المحلى وموضوع التنمية الريفية وكان الدافع وراء ذلك عاملان رئيسيان :

أولهما : مايشهده المجتمع المصرى من رغبة أكيدة فى اعطاء دفعة قوية إلى نظام الحكم المحلى كى يؤدى الدور المنوط به لكى يؤتى ثمارة ونتائجه على الصعيد المحلى ومن ثم على الصعيد القومى .

ثانيها : الرغبة فى معايشة فترة التحول التى يمر بها مجتمعنا نحو تأكيد وتأصيل فلسفة الحكم المحلى والاستفادة من المتغيرات المصاحبة لفترة التحول هذه نحو الخروج بدراسة علمية تتكامل فيها النظرية مع التطبيق فى ضوء النظرية الاجتماعية :

وتجدر الإشارة إلى أن التزام جانب الموضوعية بعيدا عن كافة الاتجاهات والآراء والفلسفات ذات الأغراض الأخرى ، أن الالتزام الموضوعى من هذا المنطلق هو أحوج ماتكون إليه المجتمعات النامية مثل مجتمعنا لأنه التزام بناء ، يلقى الضوء على الخطأ والصواب فى آن واحد ويخرج من كل ذلك باتجاه علمى محدد يسهم فى إعطاء دفعة قوية لكل ماهو أصيل فى نظام الحكم المحلى .

إن دراسة الحكم المحلى والتنمية ليست بحاجة إلى التذكير بأهميتها فهى تمثل موضوع الساعة خاصة وإن بناء المجتمعات من أجل تقدمها والارتفاع بمستوى حياة الانسان فيها لم يعد حكرا على الجهد الرسمى ، ذلك أننا

تلمس عن كثب كم يعانى هذا الجهد الرسمى من مشكلات إذا فكر فى الاستشار بتنفيذ مشروعات الانعاش المادى والاجتماعى منفرداً ، بل اصبحت الحكومات اليوم تخطب ود الاسهامات الشعبية من اجل تنمية الموارد والامكانات بالحلول الذاتية مع الدعم المادى المتاح وفقا لامكانات وموازنة الدولة ، بل أن التعاطف والتكامل بين الجهد الرسمى والأهلى يعد مسألة تقرها النظرية العلمية فى مجال العمل التنموى خاصة فى المجتمعات النامية ومن هذا المنطلق تحاول هذة الدراسة إلقاء الضوء على هذه الأهداف فى إطار القطاع الريفى الذى لم ينل بعد حظة من الإهتمام والرعاية إذا قيس بقطاع الحضر .

والدراسة التى بين أيدينا تحاول التحقق من ثبات وصدق أوخطأ مجموعة من الفروض العلمية المستقاه من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع أومن خلال المشاهدات التطبيقية اوالمناقشات المفيدة مع ذوى الرأى والخبرة ، وهذه الفروض كما يلى :

(١) أن الاسهام الأهلى فى مجال تخطيط وتنميه القرية يعتبر ضرورة تنمويه ومع ذلك فإن خطة التنمية الريفية التى تنفذها الوحدات المحلية فى الريف تواجة معوقات كثيرة .

(٢) برغم أن مساهمة السكان فى التخطيط لتنمية القرية إمثل ضرورة إجتماعية إلا أن المشاهد فى مستوى وعى هؤلاء السكان بأهداف التنمية مايزال متواضعا .

(٣) تستهدف خطة تنمية القرية إحلال الميكنة الزراعية محل الجهد الفردى للإسراع فى الوصول إلى نتائج مفيدة ، ومع ذلك يصطدم هذا الهدف مع بعض القيم الريفية التقليدية التى كانت تمجد تراث الأباء فى فن الاستزراع رغم تغير المجتمعات .

(٤) أن مستوى كفاءة المرافق الانتاجية والخدمية بالقرية ماتزال بسيطة وفى حاجة إلى المزيد من الدعم المادى والفنى .

(٥) تمثل بند موارد الحساب الخاص بالخدمات والتنمية الريفية اهمية قصوى من أجل تنفيذ المشروعات وإن بدا هزيلا .

(٦) ماتزال توجد بعض الحساسيات بين القيادات التنفيذية والمحلية بالقرية ويأتى نتائج ذلك على حساب معدل الأداء لخطة تنمية الريف .

(٧) تبدو مظاهر التنمية الريفية فى كافة مجالات الخدمات والأنتاج فى القرية ولكن بشكل نسبى بحسب قوة الدفع من جانب الوحدة والمجلس المحلى بكل قرية .

(٨) أن فلسفة نظام الحكم المحلى فى مفهوم الانسان الريفى لم تتضح بعد ، وأنه لايؤمن إلا بنتائج مادية محسوسة وسريعة من تطبيق هذا النظام :

هذه الفروض العلمية يمكن تحليل مضمونها النظرى والتطبيقى فى ضوء معطيات نظرية الدور كأحد النظريات السوسيولوجية التى تدرس السلوك وتهتم بتحليله فى إطار تقسيمه للأعمال والاعتماد المتبادل موضحة كافة المعايير والتوقعات والقواعد الاجتماعية التى تعتبر موجهات قيمية واجتماعية للدور فى إطار واقع ثقافى ويحدد مكانة ووضع الفرد والجماعة من خلال الموقف الاجتماعى .

وإلى جانب ذلك فان الدراسة تستند إلى بناء منهجى متكامل لمجموعة من مناهج الدراسة فى علم الاجتماع تفيد فى تحليل المضمون الاجتماعى لموضوع هذه الدراسة سواء وفقا للاتجاه الكيفى أو الكمى حسبما تفرض طبيعة التحليل العلمى للحقائق المتاحة .

وعلى أى حال فان هذه الدراسة تستند فى بنائها المنطقى والتفسيرى إلى تحليل مضمون متغيرين شاملين وهما : نظام الحكم المحلى والتنمية

الريفية المتكاملة مع توضيح العلاقة التطبيقية بين المتغيرين علما بأن هذا المحتوى التغيرى يرتكز إلى دراسة تتبعية لتطبيقات القانون رقم ١٩٧٥/٥٢ بشأن نظام الحكم المحلى قبل تعديله بالقانون الحالى .

ويود المؤلف أن يتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى كل إنسان ساهم فى إنجاح هذه الدراسة العلمية من أجل تحقيق أهدافها ، كما يأمل بهذا الاسهام المتواضع أن يكون قد أدى جزء من الدين لمجتمعه المحلى والقومى من أجل النهوض بمستواه المادى والاجتماعى .

والله ولى التوفيق .

إسماعيل حسن عبد البارى